وأعلنت من أجل ذلك دعمها للحكومتين العراقية والتركية، لأنها تريد من الأولى أن تصبح قادرة على حماية الأمن، وأن تبسط سيادتها على كافة الأراضي العراقية تمهيداً لانسحاب أمريكي آمن، وترى إدارة **أوباما** أن من بين القضايا التي تحول دون ذلك أو أنها يمكن أن تشكل مشاريع مستقبلية لصراع جديد هي المتعلقة منها بالملف الكردي، سواء ما يتعلق بالمناطق المستقطعة في محافظتي كركوك والموصل، والذي يتحسب له النظام التركي، لما يمكن ان يعكسه مثل هذا الصراع المحتمل من اضطرابات في الجوار الكردي في تركيا، خاصة على ضوء الانسحاب الأمريكي المقرر قبل نهاية ٢٠١١، أو ما يتعلق بقانون النفط وصلاحيات الإقليم، أو ما يرتبط بمعسكرات مقاتلي PKK ولاجئي مخمور وغيرهم.

وفي حين يضغط فيه الجانب الأمريكي على حكومة الإقليم لتأجيل البت في قضايا الخلاف مع الحكومة المركزية، ومنها موضوع التعداد السكاني المرتبط بالمادة ١٤٠ من الدستور، وذلك تحت ضغط القوى السياسية العراقية المناوئة، التي تدعي أن كركوك وجوارها خضعت لمخطط كردي لإحداث تغيير ديمغرافي، فإن موضوع المعسكرات يرتبط بقضايا ترتبط بخارج الحدود العراقية، لأن غالبية مقاتلي PKK هم أصلاً من أكراد تركيا وسوريا، وأن أي حل لتواجدهم المسلح هناك يجب أن يدرس مع حكومتي هذين البلدين .

ومن هنا يمكن فهم أحد جوانب مبادرة **أردوغان** الذي أوكل الرئيس **أوباما** لحكومته مهمة إستراتيجية في مواجهة النفوذ الإيراني المتمدد ...ولكي تتفرغ لهذه المهمة فإن القضية الكردية التي شهدت سابقاً بعض التقدم على خلفية الضغوط الأوربية في السنوات الأخيرة في إطار الالتزام بشروط الانضمام للاتحاد الأوربي ، يجب ان تجد لها حلا مقبولا .

ورغم أن مضمون المبادرة لا يزال غير واضح، وأن هناك عراقيل عديدة تعترض نجاحها، والتي تتمثل في تحفظ المؤسسة العسكرية التي يمكن أن تتخذ من هذه المبادرة ذريعة لاستهداف حزب العدالة، إضافة إلى رفض كل من الحزب القومي التركي وحزب الشعب الجمهوري، فإن ما يطفو منها على السطح يكاد ينحصر بالحلول الأمنية والاقتصادية إضافة للجانب الثقافي، ومن بين بنودها إعلان عفو عام عن كوادر PKK وتطوير اقتصاد المناطق الكردية ومساعدة النازحين الكرد الراغبين بالعودة الى ديارهم بالقروض ومستلزمات العمل والبناء وإقامة المشاريع الاقتصادية للتخفيف من وطأة البطالة.

ولكن ومهما تكن التفاصيل وإمكانيات النجاح فإن ما تقدم يسجل لحكومة حزب العدالة بأنها قادرة على امتلاك زمام المبادرة، خاصة بعد أن تمكنت من تحجيم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، كما يسجل لها توجهها الجاد نحو تطوير العلاقات مع حكومة إقليم كردستان التي تتحسب بدورها لانسحاب القوات الأمريكية وما يمكن أن يتركه ذلك من وضع جديد في العراق والمنطقة، وما يعني ذلك أيضاً من حاجتها لعلاقات جيدة مع كل من حكومة بغداد وضرورة التوصل الى تسوية مقبولة معها حول قضايا الخلاف، ومع حكومة أنقرة التي تطالب بإغلاق معسكرات PKK ، كما أن الطموح التركي بدور وسيط بين آسيا الوسطى والقفقاس من جهة، وبين أوربا الغربية من جهة أخرى، يحتاج لعودة الاستقرار إلى كردستان تركيا كممر لأنابيب الغاز الإستراتيجية، مما يفسر كثيراً التحرك التركي نحو حل القضية الكردية بكل ما تعنيه من انعكاسات قد تطال الجانب السوري منها أيضاً بحكم الجغرافيا والمنطق السياسي، فتركيا التي كانت تتنكر تاريخياً للوجود الكردي، ويباري العسكر فيها السياسة الشوفينية في بلادنا منذ ستينات القرن الماضي في سياسة التهجير والتتريك والتجهيل والإفقار واضطهاد الكرد الذين اعتبرتهم أتراك الجبال، لم تعد كما كانت، وإن ما يجري فيها الآن يدعو للمقارنة والمفارقة والاستغراب، فالبرلمان التركي يضم حالياً مائة عضو كردي من مختلف الأحزاب، وهناك بالمقابل حوالي مائة رئيس بلدية كردي، وتوجد قناة فضائية رسمية ناطقة بالكردية، كما بدأت وفق تلك المبادرة المذكورة تنفتح أكثر على القضية الكردية في إطار ترسيخ الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة المتعددة القوميات، وإذا أضفنا لما تقدم ان كردستان العراق أصبحت إقليماً فيدرالياً في إطار دولة اتحادية، وان أكراد إيران يتمتعون بحقوقهم الثقافية، فان التساؤلات تدور في كل الاتجاهات حول إصرار السياسة الشوفينية في سوريا على مواصلة نهج الإلغاء والشطب على كل ما هو كردي واستمرار حملات القمع والمنع التي تصاعدت إثر أحداث آذار ٢٠٠٤، ولم تعرف التدابير والقوانين الاستثنائية حدودا لها حتى الآن، حيث تلحق أفدح الأضرار بالمجتمع الكردي عموماً وبمدى تفاعله مع المجتمع السوري، لأنها خلقت لدى الإنسان الكردي شعوراً عميقاً بالمرارة والاغتراب نتيجة سياسة القهر والحرمان والإهمال المتعمد للمناطق الكردية التي تشهد هجرة اضطرارية نازفة وخطيرة، ودفعت قطاعات واسعة من المجتمع الكردي نحو السلبية نتيجة الآثار الاقتصادية والنفسية لهذه السياسة الشوفينية .

مما لاشك فيه أن هذه السياسة لن تستطع الصمود طويلا أمام إرادة شعبنا من جهة وأمام المستجدات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وان اللحظة التاريخية لن تكون مواتية على الدوام، وأن التأخر في التعامل بحكمة مع الشأن الكردي في سوريا يعقد كثيراً إمكانات الحل، ما يقتضي صدور مبادرة جريئة لها خصوصية وطنية سورية، تنطلق من مصلحة سوريا ووحدة شعبها، بعيداً عن محاولات التسويف والمساومة، وعن رسائل التخدير وفقاعات الاختبار، لإحداث انفراج في حالة الاحتقان التي تشهدها المناطق الكردية ....ورغم تأخر الوقت على مثل هذه الخطوة فإن الاستجابة لمنطق العصر والاقتداء بما تناقش من حلول في الجوار الكردي والتفاعل مع ما تدور حولنا من تطورات، أفضل كثيراً من أخفاء الرأس تحت الرمال والتهرب من استحقاقات الحل الديمقراطي الذي تحمله رياح التغيير التي تهب على المنطقة والعالم وسوف تصل إلى بلادنا عاجلا أم أجلاً .